مؤتمر الاقتصاد الزراعى الأول

٢٤—٢٨ مارس سنة ١٩٥٢

نظمت الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى مؤتمراً لبحث المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الريفية الكبرى ، وقد عقد المؤتمر بدار الجمعية الملكية للاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء بالقاهرة فى المدة من ٢٤ إلى ٢٨ مارس سنة ١٩٥٢ ألقيت فيه أبحاث من نخبة من المختصين فى علوم الاقتصاد الزراعى والاجتماع الريفى .

وشكل المؤتمر لجاناً من أعضائه تبحث شتى المواضيع التى أثيرت فيه للوصول إلى توصيات تهدف إلى إثارة الرأى العام وتدعيم منطق المصلحين والقائمين على تسيير دفة أمور البلاد .

ويسر مجلة الفلاحة أن تنشر توصيات لجان المؤتمر فيما يلى :

(١) توصيات لجنة السياسة الاقتصادية والاجتماعية الزراعية

١ — ضرورة الاهتمام بتشجيع مختلف الدراسات والبحوث فى كافة ميادين الاقتصاد الزراعى والمجتمع الريفى مع التنبيه إلى ما يستلزمه ذلك من ضرورة إعداد الإخصائيين فى فروع هذين العلمين بالتوسع فى إيفاد البعوث العلمية فيهما وفى العلوم الاجتماعية الأخرى المتصلة بهما إلى الجامعات الأجنبية ، وضرورة التوسع فى تدريس كافة هذه العلوم بالجامعات والمدارس المصرية ، ويرجع كل هذا إلى ضرورة استناد تشخيص وعلاج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الريفية فى مصر كما فى غيرها من الدول على الدراسات والبحوث العلمية السليمة .

٢ — ضرورة الاهتمام بالعمل على ازدياد مقدار الدخل القومى والفردى فى مصر ، لما لذلك من صلة وثيقة بمدى إمكان النهوض بمستوى المعيشة .

٣ — ضرورة الاهتمام بتوسيع الطاقة الإنتاجية القومية بوجه عام والطاقة الإنتاجية الزراعية بصفة خاصة ، لما لذلك من صلة وثيقة بازدياد الدخل ، ولأن اتساع الطاقتين الصناعية والتجارية رهن باتساع الطاقة الزراعية فى بنيان اقتصادى معظمه زراعى كما هو الحال فى مصر .

٤ — الاهتمام بتجربة إنشاء المزارع التعاونية كوسيلة من وسائل الانتفاع

بالمزايا الاقتصادية للإنتاج الواسع ، وبالمزايا الاجتماعية لتحقيق العدالة فى توزيع الدخل الزراعى القومى المصرى ، وذلك نظراً لما للمزارع العصرية الواسعة من مزايا اقتصادية عظيمة فى تنمية الإنتاج الزراعى وللحيلولة دون هدم جهاز الإنتاج فى الوحدات المزرعية الكبيرة فى حالة تقرير حدّ أعلى للملكيات الزراعية .

(٢) لجنة اقتصاد الأراضى :

٥ — ضرورة الاهتمام بتحقيق التوسع الزراعى ، وذلك بزيادة الإنتاج الزراعى رأسياً بتعزيز الرقعة المزروعة حالا بإنتاج أحدث الأساليب المزرعية التكنولوجية والاقتصادية المعروفة .

٦ — ضرورة الاهتمام بتحقيق التوسع الزراعى ، ويكون بزيادة الإنتاج الزراعى أفقياً أى بزيادة الرقعة المزروعة حالا باستزراع كل ما يمكن من الأراضى التى لاتزال بوراً غير الصحراوية أو الصحراوية .

(٣) لجنة تثمير رءوس الأموال الزراعية :

٧ — ضرورة اهتمام الهيئات المتصلة بتثمير رءوس الأموال فى الزراعة مثل مصلحة الاقتصاد الزراعى ، وكليات الزراعة ، وبنك التسليف الزراعى والتعاونى والبنك العقارى الزراعى ببحث الإمكانيات والوسائل الاقتصادية والمالية لتوسيع الرقعة المزرعة .

٨ — ضرورة قيام الهيئات المختصة ببحث الإمكانيات والوسائل الاقتصادية والمالية لتثمير رءوس الأموال فى إنتاج الأسماك ، وذلك نظراً للصلة الوثيقة القائمة بين الثروة المائية (السمكية) والثروة الزراعية فيما يتعلق بمدى التوسع الزراعى

(٤) لجنة تسويق الزروع المصرية :

٩ — ضرورة الاهتمام بالحث على تجميع الإدارات الحكومية أوشبه الحكومية المختصة بتسويق الزروع المصرية ومنها القطن ، مع تدعيمها بالمختصين فى الدراسات الاقتصادية التسويقية الزراعية وفى الدراسات التجارية .

١٠ — ضرورة الاهتمام بتحسين وتنظيم عمليات تسويق الحاصلات الزراعية

ومنتجاتها بما فى ذلك النقل والتخزين والتعبئة ، وكذلك عمليات التسليف ، لما لها من أثر فى تنمية الثروة الزراعية القومية .

١١ — ضرورة العناية بتنظيم أسواق الجملة والتجزئة المحلية وخاصة الريفية وإعداد اللوائح اللازمة لتنظيم التعامل فيها .

(٥) لجنة المجتمع الريفى :

١٢ — ضرورة انتهاج سياسة سكانية زراعية من شأنها تحقيق العدد المثالى للسكان ، وذلك بالإسراع فى التوسع الزراعى ، وبالاهتمام بدراسة الوسائل الكفيلة بحفظ التوازن بين السكان والموارد الزراعية .

١٣ — الاهتمام ببحث إمكانيات الاستفادة بنظام الإرشاد فى ضوء خواص البنيان الزراعى المصرى ، وبإدخال المناهج الكفيلة بإعداد فريق من خريجى كليات الزراعة ليكون أداة صالحة لنشر الثقافة الزراعية ، وبإنشاء أقسام للإرشاد الزراعى بالجامعات المصرية .

١٤ — الاهتمام بالأبحاث الاجتماعية الريفية الشاملة بطريقة علمية إحصائية تمهيداً لوضع الأسس اللازمة لتحقيق الإنعاش الاجتماعى فى الريف .

(٦) لجنة التعاون الزراعى :

١٥ — تأسيس جمعيات تعاونية من صغار المستأجرين الذين يحترفون الزراعة لاستئجار الأراضى الزراعية ، فتكون بذلك وحدات مزرعية اقتصادية يمكن عن طريقها استخدام الآلات الزراعية وخفض نفقات الإنتاج وتنمية موارده وتصريف المحصولات وكذلك تحديد قيمة الإيجار على أساس عادل يمكن تنفيذه .

١٦ — تيسير وسائل التمويل والإقراض لهذه الجمعيات على أن تكفلها الحكومة بما يضمن حقوق الملاك .

١٧ — قصر تأجير الأراضى الحكومية والأراضى التابعة لوزارة الأوقاف على هذه الجمعيات حيثما وجدت .

١٨ — وضع تشريع يحدد العلاقة بين ملاك الأراضى الزراعية ومستأجريها ويحرم تأجير الأراضى لغير من يزرعونها فعلا .